الباب الرابع

مراكز الانطلاق المستقبلي

الفصل الثامن

شـيعة البحرين .. مطامع الضم والإلحاق

الفصل الثامن

شـيعة البحرين .. مطامع الضم والإلحاق

ما يحدث اليوم من نشاط شيعي مريب على أرض البحرين لم يأت من فراغ، بل من جذور تأصلت في العقل الشيعي، وإذا ما رجعنا إلى التاريخ سنجد أن العلاقات البحرينية ـ الإيرانية اتسمت بالتوتر والجمود في ظل مطالبات الحكام الإيرانيين بضم البحرين إلى إيران، فقد بادرت إيران في نوفمبر عام ١٩٢٧م بإثارة موضوع تبعية البحرين لها في عصبة الأمم، وأكدت في المذكرة التي قدمتها إلى المنظمة الدولية في ذلك الوقت أنها كانت المسيطرة على البحرين في معظم عصور التاريخ، حسبما أفادت صحيفة (نيروز إيران).

وفي ٢١ سبتمبر عام ١٩٤٥م أبرزت الصحيفة نفسها الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية الإيراني في المجلس النيابي الذي طالب فيه الولايات المتحدة بالتريث في استخراج النفط من الحقول البحرينية؛ نظراً للحقوق الإيرانية في البحرين.

في ظل هذا المناخ شابت العلاقات بين البلدين حالة من سوء الفهم في ظل تجدد المطالبات الإيرانية بتبعية البحرين والاتهامات البحرينية لإيران

بمحاولة قلب نظام الحكم، ففي بداية الثمانينيات أعلنت الحكومة البحرينية أنها ألقت القبض على مجموعة من المخربين تلقوا تدريباتهم في إيران، في محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين.

وفي بداية التسعينيات وجهت المنامة اتهاماً رسميًّا إلى طهران بالتورط في تمويل تنظيمات سرية تهدف إلى قلب نظام الحكم وإقامة الجمهورية الإسلامية على النمط الإيراني، وأقدمت البحرين في مطلع شهر فبراير عام ١٩٩٦م على إبعاد السكرتير الثالث في السفارة الإيرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه، ويقوم بأعمال تتنافى ومهمته الدبلوماسية، وردت إيران بالمثل فطردت دبلوماسيًّا بحرينيًّا بعد يوم واحد من الإجراء البحريني.

في ٣ يونيو عام ١٩٩٦م أعلنت الحكومة البحرينية الكشف عن (حزب الله) البحريني، وهو حركة معارضة شيعية، ويعد أحد فروع (حزب الله) الإيراني، هذا إضافة إلى وجود الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وهي حركة معارضة شيعية أُسست عام ١٩٧٦م واتخذت طهران مقراً لها، وعقب الكشف عن (حزب الله) البحريني ومخططه لقلب نظام الحكم قررت البحرين سحب سفيرها في طهران وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال.

وتأكيداً لما سبق ومدى تغلغل النفوذ الإيراني في البحرين، فقد شهدت المنامة مظاهرات عدة ذات نفس شيعي إيراني، ففي ١٨-٦-٢٠٠٤م تظاهر الآلاف من شيعة البحرين من مختلف الأعمار رجالاً ونساءً رافعين أعلاماً داعين لوقف الانتهاكات الأمريكية، وحمل المتظاهرون صورًا لعلي السيستاني المرجع الشيعي الأعلى.

وشهدت البحرين في ٢٠٠٥/٣/٢٦م مظاهرات جديدة للمطالبة بإصلاحات سياسية، وذلك في منطقة سترة بالمنامة، وأغلق الأمن البحريني منطقة المظاهرات التي دعت إليها جهات بحرينية شيعية معارضة على رأسها جمعية (الوفاق الوطني) للمطالبة بإجراء تعديلات على الدستور.

في ٢٠٠٦/٢/١٨م تظاهر نحو ألف بحريني للمطالبة بالإفراج عن عدد من الأشخاص الذين حكم عليهم بالسجن بتهمة التجمهر احتجاجًا على توقيف عالم دين شيعي في المطار في كانون الثاني/ يناير[١].

أما ما حدث في البحرين في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١١م، الذي يسميه الشيعة والمتعاطفون معهم (ثورة بحرينية)، فإنه يجب التوقف عنده قليلاً.

فقد انطلقت المظاهرات في الرابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١م، في قرى شيعية عدة تطالب بتحسين الخدمات، وأسفرت المظاهرات في هذا اليوم عن مقتل متظاهرَين اثنين، ما أدى إلى أن يظهر العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة على شاشة التلفزيون، ويعتذر عن مقتلهما.

وتتطور المظاهرات في السادس عشر من شباط/ فبراير، حيث يتجمع آلاف البحرينيين في ساحة اللؤلؤة في العاصمة البحرينية المنامة، ويتخذونها مركزاً لنشاطهم المعارض للحكومة، ويطالبون بملكية دستورية.

في السابع عشر من شباط/ فبراير يلقى أربعة متظاهرين حتفهم في مداهمة الشرطة للمتظاهرين في ساحة اللؤلؤة، وحركة الوفاق -أكبر حركات المعارضة البحرينية الشيعية- تنسحب من البرلمان.

وبعد مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين تسفر عن جرح العشرات، يعد ولي العهد البحريني بحوار وطني بين الحكومة والمعارضة، ويأمر العاهل البحريني بإطلاق سراح سجناء شيعة، كانوا متهمين بتأسيس تنظيم غير شرعي والضلوع في الإرهاب وتمويله ونشر معلومات زائفة ومضللة، إضافة إلى السعي للإطاحة بالنظام الملكي في البلاد. وتؤدي هذه الإجراءات إلى عودة المعارض البحريني الشيعي حسن مشيمع، زعيم حركة (حق)، إلى البحرين مستفيداً من العفو الملكي، بعد أن كان في المملكة المتحدة؛ لتفادي محاكمته حضوريًّا بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم في مملكة البحرين. ويقدم الملك بعض التنازلات التي شملت إعفاء وزراء الإسكان والصحة والماء والكهرباء من مناصبهم، لكن المعارضة ترفض الإصلاحات وتصفها بأنها (غير كافية).[٢]

وعلى الرغم من ذلك استمرت المظاهرات التي شارك فيها عشرات الآلاف من المتظاهرين الشيعة، وشكّل مئات منهم سياجاً بشريًّا أغلقوا به بوابات مبنى البرلمان الثلاث؛ لمنع دخول أعضاء مجلس الشورى، بينما اعتصم عشرات المحتجين أمام بوابات وزارتي التربية والتعليم ومبنى هيئة الإذاعة والتلفزيون بمدينة عيسى؛ لمنع الدخول والخروج منها مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وفي الثاني من مارس/آذار، خرج آلاف البحرينيين السنة في المنامة في مظاهرة مناوئة للسلطة، شددوا فيها على الوحدة بين السنة والشيعة. ويعقب ذلك مظاهرات سنية مؤيدة للحكومة قدر عدد المشاركين فيها بثلاث مئة ألف شخص، جابت شوارع البحرين.

أعلنت المعارضة البحرينية الشيعية عن شروطها لقبول الحوار مع الحكومة، ومن أهم الشروط: التعهد بالحفاظ على حق المعتصمين الوجود بدوار اللؤلؤة والحفاظ على حياتهم طوال مدة الحوار والتفاوض، والإطلاق الفوري لجميع المعتقلين السياسيين وشطب قضاياهم في المحاكم، والتعهد بتحييد الإعلام الرسمي لتخفيف الاحتقان الطائفي، وإقالة الحكومة والشروع في التحقيق المحايد في أعمال القتل التي وقعت منذ اندلاع المظاهرات يوم ١٤ فبراير/شباط وإحالة المسؤولين للمحاكمة.

ومع استمرار المظاهرات، ظهر في التاسع من آذار/ مارس، ائتلاف سياسي جديد يضم ثلاث جماعات شيعية بحرينية معارضة يعلن سعيه لإلغاء النظام الملكي في البحرين وتحويل البلاد إلى جمهورية.

وفي الثاني عشر من آذار/ مارس، توجه عشرات الآلاف من المتظاهرين نحو القصر الملكي بعد ساعات من اشتباكات مع الشرطة خلفت عشرات الجرحى. وفي ثاني أيام هذا التصعيد، حاول جانب من المتظاهرين إغلاق الطريق الرئيس المؤدي إلى مرفأ البحرين المالي، وتسببوا في فوضى مرورية عارمة.

في الرابع عشر من آذار/ مارس، دخلت قوات من مجلس التعاون الخليجي البحرين؛ للمساعدة على حفظ النظام بعد تصاعد حدة الاحتجاجات في البلاد، في الوقت الذي رفضت فيه إيران هذه الخطوة بشدة، بينما أيدتها الولايات المتحدة. وفي أعقاب ذلك أعلنت السلطات البحرينية حالة الطوارئ في البلاد على نحو فوري ولمدة ثلاثة أشهر[٣].

ما جرى في البحرين ليس ثورة شعب.. بل ثورة طائفية، فما حدث كان استقواءً بالخارج، وليست مطالب شعب بأكمله، وإنما خروج فئة عن فئة لفرض مصالحها بالقوة، وتمادت إلى أن أصبحت ثورة طائفية. فثورة البحرين غير هذه الثورات، فهي غير ثورة تونس ومصر وليبيا واليمن، فهذه الثورات إنما هي ثورات شعب ضد حاكمه الظالم، فالشعب المصري خرج بكل فئاته وطوائفه، مسلمين ومسيحيين، شباباً وشيوخاً، رجالاً ونساء، تقدميين ورجعيين، أهل الدين وأهل الدنيا، يعني الشعب المصري كله، وكذلك الشعب التونسي، وكذلك الشعب الليبي، وكذلك الشعب اليمني، ولكن الثورة البحرينية ثورة طائفية.

ويعدّ العلامة يوسف القرضاوي أن: (مشكلة ما حدث في البحرين إنما هو ثورة من الشيعة ضد السنة، فالشيعة جميعاً ضد السنة جميعاً، الثورة قامت طائفية شيعية.. أهل السنة لما رأوا هذا أخرجوا ٤٥٠ ألفاً من جامع الفاتح، وقالوا: ونحن لنا مطالب أيضاً، إذا كنتم أيها الشيعة، لكم مطالب فنحن - أهل السنة - لنا مطالب أيضاً، وقالوا مطالبهم).

جانب آخر يؤكده العلامة القرضاوي، وهو أن: (الشيعة حينما كانوا في دوار اللؤلؤة لم يكونوا سلميين، بل اعتدوا على كثير من أهل السنة، واستولوا على مساجد ليست لهم، واستعملوا الأسلحة كما يفعل البلطجيون في اليمن وفي مصر وغيرها ضد كثير من المستضعفين من أهل السنة)[٤].

وقد دأب الشيعة على رفع نسبتهم في جميع البلدان التي يقيمون فيها لأسباب سياسية لا تخفى على أحد، ومن تلك الدول البحرين التي بالغ البعض بالقول: إن الشيعة العرب منهم ذوي الأصول الإيرانية يشكلون ٦٠ إلى ٦٥٪ من إجمالي السكان.

وقد جاء في تقرير مركز ابن خلدون حول الأقليات لسنة ١٩٩٣م أن سكان البحرين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات:

العرب الشيعة، ونسبتهم ٤٥٪ من مجموع السكان، والعرب السنة ونسبتهم كذلك ٤٥٪ أما الإيرانيون فـ ٨ ٪، وثلثهم سنة والثلثان من الشيعة، وبذلك يصل الشيعة العرب والإيرانيون إلى نحو ٥٢٪، أما السنة العرب والإيرانيون البلوش فنسبتهم ٤٨٪.

وإن تقرير ابن خلدون ذاته الصادر سنة ١٩٩٩م قام برفع نسبة الشيعة في البحرين إلى ٧٠٪، وهي نسبة غير واقعية ومنافية للواقع السكاني في البحرين، ولم يذكر التقرير الأسس التي استند عليها لرفع نسبة الشيعة من ٥٢٪ إلى ٧٠٪ خلال ٦ سنوات، على الرغم من أنه لم يحدث ما يدعو إلى ارتفاع النسبة بهذا الشكل، وخلال هذه المدة القصيرة، سوى ما عزاه التقرير إلى أن الشيعة معظمهم ريفيون يكثر عندهم الإنجاب وتعدد الزوجات. والأمر يدعو للغرابة أيضاً إذا علمنا أن المركز قام بالشيء نفسه عند تناول قضية الشيعة في العراق.

يدق الدكتور هادف الشمري ناقوس الخطر الشيعي على البحرين، ويعرض للخطة الإيرانية السرّية لتصدير الثورة ونشر التشيع والسيطرة على منطقة الخليج، وما جاورها خلال مدة تصل إلى خمسين عامًا، ثم يبين انعكاس هذه الخطة على البحرين وتطبيقها على الواقع، في صفحات كتابه المهم (الخطة الخمسينية السرية لآيات قم وانعكاساتها على واقع مملكة البحرين).

ويؤكد المؤلف أن ثمة أسباباً عدة تجعل البحرين غير محصنة من المخطط الشيعي، فالبحرين دولة صغيرة في مساحتها وفي عدد سكانها، وجزء منهم

من الشيعة، وولاء معظمهم لإيران، فإذا كان الوضع الجغرافي والسكاني على هذا النحو، فإن البحرين لا تملك القدرة للدفاع عن نفسها في مواجهة إيران، التي احتلت البحرين فيما سبق، وما زالت إلى اليوم تحاول ضمّها كما يعلن ذلك المسؤولون الإيرانيون من حينٍ لآخر.

وما يجعل البحرين غير محصنة أيضًا: غفلة أهل السنة وتفرقهم وغياب الوعي لديهم ـ وخاصة قيادتهم ـ تجاه ما يخطط لهم، في مقابل مكر شيعي يصل اللّيل بالنهار، وطابور خامس من شيعة البحرين يسعون لتخريب بلدهم وتدميره.

والخطة الخمسينية المشار إليها هي خطة سريّة أعدّها مجلس شورى الثورة الثقافية الإيرانية، ووجّهها إلى المحافظين في الولايات الإيرانية، وقد استطاعت رابطة أهل السنة في إيران (مكتب لندن) الحصول على هذه الوثيقة المهمة، وترجمها الدكتور عبدالرحيم البلوشي إلى اللغة العربية.

وهذه الخطة موجهة إلى المناطق السنيّة في إيران، وإلى دول الجوار، وبشكل خاص: العراق، ودول الخليج العربي (السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان) إضافة إلى أفغانستان وباكستان وتركيا.

وتهدف الخطة، المشتملة على خمس مراحل، مدة كل منها عشر سنوات، إلى تصدير الثورة، لكن بأساليب أقل حدّة عمّا اتبعه الخميني، للوصول إلى الهدف ذاته، وهو السيطرة على المنطقة واحتلالها وتشييعها.

والذي جعل إيران تغيّر تكتيكها، وتتحول من تصدير الثورة بالقوة إلى أسلوب الثورة الثقافية، ما عزاه المؤلف إلى المقاطعة الغربية لإيران، فرأت أن

ذلك ليس في مصلحتها، وسياسات تصدير الثورة لم تعد ذات جدوى، بل ضررها عليها أكبر، فنشأ الاتجاه الأقل تطرفاً والداعي إلى الحوار والتهدئة الذي نشأ منه بروز تيار خاتمي، وخاصة بعد تولي إيران رئاسة المؤتمر الإسلامي.

وتعدّ الخطة أن خطر أهل السنة، والمتسننين على إيران أكبر من خطر الشرق والغرب، وتطالب الذين سيناط بهم تنفيذها أن يكون لهم نفس طويل: (لا تفكروا أن خمسين سنة تعدّ عمراً طويلاً، فقد احتاج نجاح ثورتنا خطة دامت عشرين سنة، وإن نفوذ مذهبنا الذي يتمتع به إلى حد ما في الكثير من تلك الدول ودوائرها لم يكن وليد خطة يوم واحد أو يومين).

يؤكد د. الشمري أن هناك شواهد عدة وكثيرة مطبقة على أرض الواقع في مملكة البحرين في أبعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية... إلخ) تؤكد أن البحرين أضحت انعكاسًا - ممتازًا - لهذه الخطة الشيطانية، وهو ينبه في الإطار ذاته إلى أن هذه الخطة الخمسينية، قد سبقها خطط كثيرة مارسها ونفذها الإيرانيون في البحرين، منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، وإنما جاءت هذه الخطة الخمسينية مكملة لما سبقها من خطط تم تنفيذها على أرض الواقع في مملكة البحرين.

والمؤلف قبل الشروع ببيان تطبيقات الخطة على البحرين يبين أن الشيعة ليسوا سواءً، ففيهم المخلص لوطنه، والرافض للنَفَس الطائفي، وفي المقابل فمنهم (الطابور الخامس)، طابور الصفويين الجدد، الساعي إلى إشعال حرب أهلية، ويبين أن الخطورة، كل الخطورة في ولاء هذا الطابور الصفوي المتصاعد للمرجعيات الإيرانية في (قم)، والولاء المطلق (لولاية الفقيه)، ولزعماء إيران الجدد الذين يسعون لتصدير ثورتهم.

ونصّت الخطة على أن تصدير الثورة واجب خطير، وعلى رأس الأولويات، ولتحقيق هذا الهدف، أُسست أحزاب عدة في الخارج تابعة للنظام الإيراني.. وفي البحرين، تم التوجيه لهادي المدرسي بتكوين (الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين) ومقرها طهران.

وانسجاماً مع هذا الهدف، سعت الجبهة منذ بدايتها لإسقاط حكم آل خليفة (السني)، وإقامة نظام شيعي، موافق للنظام الإيراني، ثم سلخ هذا البلد عن محيطه الخليجي، وربطه بالجمهورية الإيرانية.

بدأت الدعوة الإيرانية لتصدير الثورة في وقت مبكر. وفي ١٧/٧/ ١٩٧٩م طالب صادق روحاني بضم البحرين إلى إيران، وهذه المطالبة من أحد قادة النظام الإيراني كانت بمنزلة الإعلان عن بداية المد الشيعي في البحرين، وقد تبعها حوادث شغب، عمّت العاصمة المنامة وغيرها. ومنذ ذلك الوقت تعددت في البحرين محاولات الانقلاب، وحوادث الشغب والتخريب التي تراق فيها الدماء، وتدمر فيها المرافق العامة، وتشل الحركة الاقتصادية.

ويبين المؤلف أنه في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تم إنشاء (حزب الله- البحرين) ليكون الجناح العسكري للجبهة، وقد قام هذا الحزب بأعمال إرهابية خطيرة، ومن أبرز قادته في الماضي والحاضر: علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق، ومحمد علي محفوظ، وسعيد الشهابي، وحسن مشيمع، أمين عام حركة (حق) غير المرخصة، ومنصور الجمري، رئيس تحرير صحيفة الوسط، وعبدالوهاب حسين، ومجيد العلوي، وزير العمل، وعلي العريبي، القاضي بالمحكمة الجعفرية الكبرى.

ونصّت الخطة الإيرانية الخمسينية على أن حكومة إيران حكومة مذهبية، تأخذ على عاتقها نشر التشيع، وتشييع المنطقة، وقد عملت إيران على تحقيق هذا الهدف من خلال سفاراتها في الخارج، ومن خلال المراكز الثقافية التابعة لها، ومن خلال المكتبات الشيعية ومعارض الكتاب الإقليمية والدولية.

وفي البحرين، فإنه لا تخلو مدينة أو قرية، إلاّ يوجد بها عدد من المكتبات الشيعية مثل (فخراوي، الماحوزي، العرفان، الريف، أهل البيت) إضافة إلى المشاركة الشيعية النشطة في معارض الكتاب.

وإضافة إلى الكتب والمكتبات والمعارض، فقد بادر الشيعة في البحرين مستغلين تساهل الحكومة، إلى إقامة المآتم والحسينيات حتى بلغ عددها في سنة ٢٠٠٧م، بحسب ما هو مسجل رسميًّا: ١١٢٢ مأتماً وحسينية، في مقابل ٥٠٠ مسجد لأهل السنة. وسمحت الدولة لهم بإظهار شعائرهم الدينية في شهر محرم، وعرضها في التلفزيون، حتى أضحى تلفزيون البحرين الرسمي في التاسع والعاشر من محرم، تلفزيوناً شيعيًّا صرفاً.

وأنشأ شيعة البحرين فضائية (الزهراء) تبث من دبي، وتدعو إلى التشيع، وكل ذلك جاء منسجمًا مع الخطة التي تدعو إلى زيادة نفوذ الشيعة في المناطق السنيّة، وإلى تكثير عدد المساجد والحسينيات، وإقامة الاحتفالات المذهبية أكثر من قبل، وبجدية أكبر.

ومن جملة ما دعت إليه الخطة أن يمتلك الشيعة السلاح والقوة، على أساس أن القوة هي أحد الأسس التي تبنى عليها الدولة. وبحسب المؤلف، فإن شيعة البحرين يقيمون منذ سبعينيات القرن المنصرم المعسكرات التدريبية

في مزارعهم وحسينياتهم، على استخدام السلاح بأنواعه المختلفة، وإن إيران فتحت أراضيها ومعسكراتها لتدريبهم، وقد تدرّب منهم الآلاف.

وبين الحين والآخر، تكتشف المخابرات البحرينية مخابئ للأسلحة في مناطق الشيعة وقراها، تلك الأسلحة التي يتم إنزال بعضها في القرى الساحلية الشيعية من خلال البواخر والقوارب الإيرانية.

إن امتلاك شيعة البحرين للسلاح والتدرب عليه، جعل المجتمع الشيعي في البحرين مجتمعًا شبه عسكري ينتظر (يوم الحسم والمفاصلة) وما يزيد الأمر خطورة أن شيعة البحرين استعملوا السلاح ضد بلدهم مرات عدة.

ودعت الخطةُ العملاءَ إلى شراء الأراضي والبيوت والشقق، وإيجاد العمل ومتطلبات الحياة وإمكانياتها لأبناء مذهبهم؛ ليعيشوا في تلك البيوت ويزيدوا عدد السكان، وقد جاء في الخطة: (ويجب أن نهيئ الجو في المدن التي يسكنها ٩٠ إلى ١٠٠٪ من السُّنة حتى يتم ترحيل أعداد كبيرة من الشيعة من المدن والقرى الداخلية إليها، ويقيمون فيها إلى الأبد للسكني والعمل والتجارة).

وفي شهر سبتمبر/ أيلول سنة ٢٠٠٦م، اكتشفت الحكومة قضية سعي الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية إلى شراء مناطق وأحياء بأكملها في مدينة المحرق، من خلال تمويل مالي بأقساط ميسرة قدم للشيعة من خلال أحد البنوك الإيرانية.

ويشير المؤلف إلى أن تحرك الدولة تجاه هذه القضية جاء متأخرًا، بعد أن سيطر الشيعة على أحياء كانت تعرف بأنها عربية سنيّة، مثل حي (البنعلي)، وحي (أبو ماهر) في المحرق، واشتروا الأراضي والمنازل بكثافة في بعض أحياء

المنامة مثل: الحورة والقضيبية والذواودة، إلى أن أصدرت الحكومة قرارًا بمنع بيع وشراء هذه المناطق إلاّ لأهلها، وذلك لم يعجب شيعة البحرين فشنوا هجومًا كاسحًا على الحكومة، واتهموها بالطائفية والعنصرية.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فالمؤلف يشير إلى مخطط آخر لشراء الأراضي تم الكشف عنه في السعودية، وتحديدًا في حفر الباطن، المحاذية للعراق، ذي الكثافة الشيعية، حتى يسهل تهريب السلاح وتخزينه، إضافة إلى مراقبة قوات درع الجزيرة، وإرسال تحركاتها إلى الأجهزة الأمنية الإيرانية.

ويحذر المؤلف من التغلغل الواضح للشيعة في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية على حدٍّ سواء، وهو الذي جاء منسجمًا مع الخطة التي دعت الشيعة (أن يسعوا للحصول على جنسية البلاد التي يقيمون فيها باستغلال الأصدقاء وتقديم الهدايا الثمينة، وعليهم أن يرغّبوا الشباب في العمل في الوظائف الحكومية والانخراط خاصة في السلك العسكري).

وهذا التغلغل أو الاختراق، كما يؤكد المؤلف شمل جميع الأجهزة الحساسة، مثل وزارة الدفاع ومركز الإحصاء ورئاسة الوزراء وجامعة البحرين وغيرها، بحيث إن الشيعة صاروا مثلاً يعرفون مسبقاً بتحركات سيارات الشرطة، وكذلك أخبار المسؤولين السنة وتحركاتهم ومهماتهم.

ويعدّ المؤلف أن (الإنجاب السياسي) هو أكبر مؤامرة حاكها التيار الصفوي في البحرين، فالشيعة عملوا على زيادة الإنجاب عندهم؛ لتحقيق هدف سياسي طائفي بغيض، من خلال تعدد الزوجات، والتوسع في زواج المتعة، وإصدار الفتاوى لذلك.

وأدى تجنيس الشيعة خلال عقود مضت وسط غفلة المسؤولين دوراً في تكثير الشيعة، الذين لم تكن نسبتهم تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي السكان في أوائل العشرينيات من القرن العشرين. يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي كان الشيعة الإيرانيون يأتون إلى البحرين، ويحصلون على جنسيتها، كانت بعض القبائل العربية السنيّة تهاجر من البحرين في اتجاه قطر والإمارات، بسبب الضغوط الاستعمارية البريطانية على القبائل العربية.

واعتبرت الخطة أن الاقتصاد هو أحد ثلاثة أسس تبنى عليها الدولة، وطالبت الشيعة بإقامة علاقات مع أصحاب رؤوس الأموال وذوي النفوذ. واليوم يشكل الشيعة في البحرين قوة اقتصادية، ويسيطرون على أسواق عدة منها: الذهب، والدواء، والمواد الغذائية، والصناعات الخفيفة.

وأحد الأهداف التي أولتها الخطة أهمية خاصة: إيجاد التوتر بين الحكومات السنيّة والعلماء، من خلال استثارة العلماء ضد الفساد الموجود في البلاد السنية، ومنها البحرين، وتوزيع بيانات ومنشورات تحمل اسم هؤلاء العلماء، ليتولّد الحقد عليهم، ومن ثم يتم سجنهم أو إبعادهم، بل أكبر من ذلك أن يتم محاربة الدين ومنع بناء المساجد، وفي مقابل ذلك يتقدم الشيعة لملء الفراغ.

ويشير المؤلف إلى نجاح هذه الخطة في دول الخليج، لكنها في البحرين كانت أقل نجاحًا، إذ على الرغم من أنه قد يحدث نوع من التوتر بين الحكومة وبين أحد علماء السنة، إلاّ أنه لم يحدث إطلاقًا أي نوع من الصدام[٥].

الهوامش:

(١) عبدالرحمن العراقي، شيعة البحرين وتنفيذ المشروع الإيراني، موقع موسوعة الرشيد، ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: الجزيرة نت، ٢٠١١/٣/١٨م.

(٣) المرجع السابق.

(٤) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩ مارس ٢٠١١م.

(٥) د. هادف الشمري، الخطة الخمسينية السرية لآيات قم وانعكاساتها على واقع مملكة البحرين، طبعة ١٤٢٩هـ، دون ناشر.

الفصل التاسع

شـيعة الكويت .. توظيف محسوب

الفصل التاسع

شـيعة الكويت .. توظيف محسوب

تُعدّ الكويت امتداداً طبيعيًّا للساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، وكانت المنطقة الممتدة من مسقط إلى البصرة ومن ضمنها الكويت يطلق عليها (البحرين) قديماً، ويرجع الوجود الشيعي في هذه المنطقة إلى دولة القرامطة، كما أوضحنا عند الحديث عن الشيعة في السعودية والبحرين.

وفي العصور الحديثة أدت الهجرة من إيران دوراً كبيراً في زيادة عدد الشيعة في الكويت، وكانت هذه الهجرة المنظمة والكثيفة تهدف إلى الاستفادة من الرخاء المأمول بسبب اكتشاف النفط، إضافة إلى رغبة إيران في تشكيل تجمعات شيعية كبيرة في دول الخليج، تسهّل على إيران المطالبة بهذه المناطق وادّعاء ملكيتها لها، كما حدث في جزر الإمارات الثلاث التي احتلتها إيران سنة ١٩٧١م وأعادت احتلالها سنة ١٩٩٢م، وكما حدث أيضًا في المطالبة الإيرانية المستمرة بدولة البحرين.

ويمثل الشيعة في الكويت أقلية، فوفقاً لتقرير (الحريات الدينية في العالم) لعام ٢٠٠٦م، الذي تصدره الخارجية الأمريكية، يشكل الشيعة نسبة ٣٠٪

من عدد السكان المواطنين، الذين يبلغ عددهم ٩٧٣ ألفاً، علماً بأن العدد الإجمالي لسكان الكويت، (مواطنين ووافدين)، يصل إلى مليونين و٩٠٠ ألف تقريباً. بينما يقدرهم الباحث الكويتي د. فلاح المديرس، في كتابه (الحركة الشيعية في الكويت) من ١٥ إلى ٢٥٪.

وينقسم شيعة الكويت على أساس عرقي إلى شيعة من أصل عربي، وشيعة من أصل إيراني. فالشيعة العرب ينحدرون من شرق الجزيرة العربية، الذين يطلق عليهم (الحساوية)، نسبة إلى منطقة الأحساء بالسعودية، أو (البحارنة) نسبة إلى البحرين، وفئة قليلة منهم جاءت من جنوب العراق، ويطلق عليهم (البصاروة) أو (الزبيرية)، نسبة إلى البصرة أو الزبير بالعراق.

أما الشيعة الذين جاؤوا من إيران فيطلق عليهم (العجم)، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت (نحو النصف)، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر؛ وأبرزها عائلات معرفي وبهبهاني وقبازرد.

ويتركز أغلب الشيعة في العاصمة والمناطق المجاورة لها؛ مثل الرميثية والشرق والدسمة ودسمان وبنيد القار والقادسية والجابرية وحولي، وتوجد أقلية شيعية في محافظة الجهراء[1].

ويمارس الشيعة في الكويت شعائرهم بحرية، وعام ٢٠٠٦م سمحت الحكومة للشيعة، وللمرة الأولى، بإقامة موكب عزاء حسيني في الرميثية، بمناسبة الاحتفال بعاشوراء، ووفرت الحماية الأمنية لهم.

ويُسمح للشيعة أن يحتكموا في قضايا الأحوال الشخصية أمام محكمة جعفرية، ابتدائية واستئنافية. وعام ٢٠٠٣م وافقت الحكومة على احتكامهم في مثل هذه القضايا أمام محكمة تمييز جعفرية.

وفي العام نفسه أيضاً أقرت الحكومة تأسيس هيئة تتولى إدارة الأوقاف الجعفرية والإشراف عليها، تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[٢].

يتوزع الشيعة في الكويت بين تيارات عدة علمانية ودينية، فالقوى العلمانية تميل غالبًا إلى جانب الحكومة، وتعارض سيطرة علماء الدين على العمل الشيعي، وظهر ذلك واضحاً في قضية الوقف الجعفري. وأما القوى الدينية فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة تيارات:

(١) **التيار الإيراني**: ويؤمن بولاية الفقيه والمرجعية الإيرانية، وقد برز هذا التيار بعد قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م.

(٢) **التيار الشيرازي**: وهو الذي يتبع المرجع محمد الشيرازي الذي أقام في الكويت تسع سنوات (١٩٧١م-١٩٨٠م) قادمًا من العراق، وأسس دعوة له، وأقام المؤسسات والهيئات الشيعية، وكان نشيطاً في طبع الكتب، واستطاع أن يكسب شريحة لا بأس بها من الكويتيين لتقليده. واستطاع في تلك المدة أن يخترق الجماعة (الشيخية)، وأن يستصدر فتوى من زعيمها حسن الإحقاقي الأسكوئي بجواز تقليد العلماء غير الشيخيين، وأن يفتح الطريق بذلك لكسب عدد من شباب (الشيخية) لتقليده. وقد استطاع تيار الشيرازي أن يستحوذ على جزء كبير من العمل الشيعي، مثل الداعين إلى هيئة الأوقاف الجعفرية. وينتمي إلى هذا التيار محمد باقر المهري أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت.

(٣) **الشيخية**: وهي فرقة انفصلت عن التيار العام للشيعة الأصولية، أي عن (الاثنا عشرية) في القرن التاسع عشر الميلادي على يد الشيخ أحمد الأحسائي، حيث أقام أحد شيوخها، وهو الميرزا علي بن موسى الإسكوئي الحائري في الكويت سنين، وكان مجموعة من شيعة الكويت يقلدون والده موسى بفعل تأثر الكويت وقربها من العراق، وكربلاء خاصة، حيث أحد مقرات هذه الطائفة وإقامة شيوخها[٣].

ويعدّ عام ١٩٢١م نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس أول مجلس استشاري.

وعلى الرغم من أن ميثاق المجلس كان ينص على وجود ممثلين اثنين لذوي الأصول الإيرانية، لكنه لم يتم اختيار أحد منهم، بسبب عدم الرضا والسخط من الجانب السني على الموقف الذي اتخذه الكويتيون من أصول إيرانية والذي تمثل في امتناعهم عن المشاركة في معركة الجهراء عام ١٩٢٠م بين الكويت وابن سعود، حيث ذهبت مجموعة منهم إلى المقيم السياسي البريطاني، وعبروا له عن عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب على أساس أنهم ليسوا مواطنين كويتيين، بل إيرانيين.

وسنة ١٩٣٨م، رفع الشيعة صوتهم مطالبين بأن يكون لهم تمثيل في المجلس التشريعي، والمجلس البلدي، وفتح مدرسة ومحكمة خاصة بهم، لكن المجلس التشريعي رفض هذه المطالب. وعلى إثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية، إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بطلب منحهم الجنسية الإنجليزية الذي اعتبره المجلس التشريعي تحديًا لهيبة المجلس، ما أدى إلى أن يصدر المجلس قرارًا بإبعاد كل كويتي

يتجنس بجنسية أجنبية، وأن يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من جميع حقوقه.

بعد ذلك اتجه الشيعة للتحالف مع الأسرة الحاكمة والإنجليز والمحافظين من كبار العائلات السنيّة للإطاحة بالمجلس التشريعي، بعدها تم افتتاح مدرسة إيرانية جلبت مناهجها الدراسية من إيران[٤].

وعام ١٩٧٣م، ظهر أول وجود علني للتنظيم الديني الشيعي في الكويت، مستفيداً من الانفراج الذي انتهجه حاكمها آنذاك الشيخ عبدالله السالم، وقد شهدت حقبة ما بعد الاستقلال سنة ١٩٦١م ظهور الجماعات الشيعية المنظمة، ومنها:

(١) جمعية الثقافة الاجتماعية، وهي هيئة شبه سياسية، اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية، وقد بلغ عدد المنتسبين إليها ٩٠٠ عضو عامل حتى عام ١٩٨٥م. ومنذ تأسيس الجمعية في أوائل الستينيات اقتصر نشاطها على المطالبة بإنشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات، ولم يشارك أعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي، ولم يشاركوا في التوقيع على أي بيان سياسي يتعلق بالأوضاع المحلية والقومية، وكان موقفهم موقف المتفرج.

(٢) جماعة الشيرازي، التي تنتسب إلى المرجع الشيعي محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينيات بعد أن أبعد عن العراق إلى الكويت، ويُعدّ الشيرازي الأب الروحي لمنظمة العمل الإسلامي في العراق، وكثير من مقلديه كانوا من مؤسسي جمعية الثقافة الاجتماعية الذين خرجوا من الجمعية بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م.

وقد استخدمت جماعة الشيرازي أسلوب الأنشطة الثقافية والدينية في جذب الشباب الشيعي إلى صفوفهم، لكن الجماعة لم تستطع السيطرة على الشيعة في الكويت بسبب الخلافات بينها وبين جمعية الثقافة، وتشتت الشيعة في مناطق مختلفة بسبب التوسع العمراني، والهجوم الذي ووجه به الشيرازي من قبل المرجع الأعلى للشيعة آنذاك.. الخوئي، واعتباره غير أهل للمرجعية ولا الاجتهاد، وتكللت الأسباب بإبعاد الشيرازي من الكويت في بداية الثمانينيات.

في ١٩٦١/١٢/٣٠م، تكوّن أول مجلس تأسيسي، وكانت مهمته الأساسية وضع دستور للبلاد، المعروف بدستور ١٩٦٢م، وقد كفل قانون الانتخاب حق التصويت والترشيح لجميع الكويتيين بغض النظر عن الانتماء الطائفي، وقد مثل الشيعة في هذا المجلس نائبان.

ولم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية تمثل تكتلاً سياسيًّا متميزاً، ولم تكن جزءاً من المعارضة السياسية داخل البرلمان، بل كانت جزءاً أساسيًّا من المجموعة الموالية للسلطة السياسية.. ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفًا واضحًا من تزوير انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧م، حيث شاركت في أعمال هذا المجلس المزور.

وقد ساهمت مواقف وأفكار حركة القوميين العرب، التي كانت تتزعم المعارضة في الكويت آنذاك تجاه الهجرة الإيرانية المتزايدة والمقلقة، في اصطفاف الشيعة في صف السلطة، إضافة إلى أن بعض الشيعة في جمعية الثقافة نجحوا في تخويف الشيعة من هذه الأفكار، موهمين إياهم أنها تستهدف جميع الكويتيين الشيعة، وليس فقط المهاجرين غير القانونيين

الذين يأتون من إيران بتنظيم من حكومة الشاه، وشجعت جمعية الثقافة أنصارها من أصول عربية للسكن في مناطق يغلب عليها الطابع الطائفي، وكان للجمعية دور في الترويج بأن الشاه هو حامي الشيعة في الكويت.

ومع نجاح ثورة الخميني سنة ١٩٧٩م، بدأت تسود أوساط الشيعة في العالم العربي روح ثورية معادية للدول والأنظمة... ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية، وانقسم الشيعة إلى تيارين:

الأول: محافظ، تمثله الطبقة الأرستقراطية من التجار والمرتبطين مع السلطة من خلال المصالح، وهدف هذا التيار إلى تحسين وضع الشيعة الديني والاجتماعي.

الآخر: ثوري تشكل من الشباب، خاصة المنتمين إلى الطبقة الوسطى، وطمح هذا التيار إلى الإطاحة بالنظام الحاكم، وأن يُستبدل بنظام على غرار إيران. وحقق هذا التيار انتصاره الأول المتمثل في الإطاحة بالتيار المحافظ الذي سيطر على جمعية الثقافة الاجتماعية، وتوجه وفد منها إلى إيران بعد الثورة برئاسة عباس المهري لتهنئة الخميني والقيادة الإيرانية بانتصار الثورة، وضم الوفد الشيعي بعض الصحفيين المنتمين إلى أهل السنة.

ويعد (مسجد شعبان) الذي يقع داخل مدينة الكويت في حي الشرق، تاريخيًّا موطن تركز الشيعة في الكويت، وقد اتصفت حركة مسجد شعبان في بدايتها بطابع طائفي سواء بالنسبة إلى الحضور الذين اقتصروا على بعض المجاميع الشيعية في الكويت أو بالنسبة إلى الموضوعات التي طرحت في هذه الاجتماعات، مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات وإعطاء حريات

أكثر... إلخ. لكن المثير للانتباه هو تحول هذا المسجد فيما بعد إلى منبر لليساريين والقوميين من أعضاء (حركة القوميين العرب - فرع الكويت)[٥].

وقفت الكويت إلى جانب العراق في حربه مع إيران في حرب الخليج الأولى، وذلك أدى إلى سخط الشيعة الكويتيين؛ لأنهم يعدّون إيران حامية الشيعة، وقد استغل النظام الإيراني مشاعر الشيعة في المنطقة، والكويت خصوصاً لتنفيذ مخطط تصدير الثورة، وعمل على تجنيد عدد من الشيعة الكويتيين في تنظيمات إرهابية كان هدفها الأساسي زعزعة الاستقرار السياسي في الكويت ردًّا على مساعدات الكويت للعراق.

وشهدت الساحة الكويتية من عام ١٩٨٠م حتى عام ١٩٨٨م موجات من أعمال العنف السياسي تمثلت في انتشار العمليات الإرهابية وتوزيع المنشورات التي تحرض على القضاء على النظام السياسي في الكويت، وإقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني، ومحاولة اغتيال الأمير عام ١٩٨٥م، وارتبطت أسماء بعض الشيعة الكويتيين بالتفجيرات التي حدثت عام ١٩٨٦م، وتفجيرات يناير، ومايو، ويوليو عام ١٩٨٧م، والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة مشرف في ١٩٨٧/١/٣٠م.

وكان وراء هذه العمليات الإرهابية منظمات شيعية عدة مؤيدة للنظام الإيراني، مثل (طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية) و(صوت الشعب الكويتي الحر) و(منظمة الجهاد الإسلامي) و(قوات المنظمة الثورية للرسول محمد في الكويت). ويعتقد أن هذه المنظمات وهمية، وأن مجمل الحوادث كان وراءها (حزب الله - الكويت).

وأُسس (حزب الله - الكويت) بعد الثورة الإيرانية على يد مجموعة من الشيعة الكويتيين الذين تلقوا دراستهم في حوزة قم، والمرتبطين بالحرس الثوري الإيراني، وقد أنشأ الحزب (المركز الكويتي للإعلام الإسلامي) الذي كان يصدر مجلة النصر.

وقد تلقى الحزب ضربات موجعة على أيدي جهاز الأمن الكويتي الذي قام أيضاً بحل مجلس إدارة (جمعية الثقافة الاجتماعية).

بعد وفاة الخميني سنة ١٩٨٩م، وتسلم هاشمي رفسنجاني رئاسة الدولة، أخذ هذا الأخير يتقارب مع دول الخليج على حساب دعم الحزب، فقام بإبعاد أعضائه من إيران، وإغلاق مركزهم ومجلتهم التي صارت تصدر من بيروت، ثم لندن[٦].

وإضافة إلى التخريب الذي ارتكبه الشيعة في الكويت، كان لهم دور بارز في دعم التنظيمات الشيعية في الخليج، وخاصة في البحرين للعمل ضد بلدانهم، وقد كشفت مجلة الوطن العربي في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٨م مخططاً إيرانيًّا، لتوتير الأوضاع في البحرين من خلال تقديم شيعة الكويت أو ما أطلق عليه (حزب الله - الكويتي) الدعم لشيعة البحرين (حزب الله- البحريني) بمساهمة من (حزب الله - اللبناني).

وإضافة إلى البحرين، كان للشيعة في الكويت دور ملحوظ في أعمال التخريب التي شهدتها مكة المكرمة في موسم حج سنة ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، وعند إلقاء القبض على المخربين، تبين أن بعضهم يحمل الجنسية الكويتية، ذلك أن شيعة الكويت كانوا في ذلك العام (١٩٨٩م) يؤدون الدور نيابة

عن الإيرانيين الذين كانوا قد قاطعوا موسم الحج بسبب رفض السلطات السعودية لأنشطتهم التخريبية في موسم الحج السابق.

وشكل غزو الكويت وحرب الخليج الثانية (١٩٩٠م-١٩٩١م) مناسبة ذهبية لشيعة الكويت للظهور والارتقاء، ذلك أن الذي قام بالاعتداء على بلادهم هذه المرة هو صدام حسين الذي كان يحارب إيران قبل سنوات قليلة، وقد استطاعت هذه الأزمة أن توحد المشاعر الكويتية تجاه العراق بوصفه عدوًّا لا مجال للوفاق معه، واتخذ السنة في الكويت والشيعة موقفًا متطابقًا تجاه العراق وصدام حسين، وإن النظرة الكويتية بدأت تتغير تجاه إيران، فإيران التي كانت بالأمس معتدية صارت اليوم إحدى ضحايا نظام صدام، خاصة أنها أعلنت أنها لن تقف إلى جانب صدام -عدوّها اللدود- في هذه الحرب.

وهذه التطورات تجاه إيران تزامنت مع وفاة الخميني، واستلام هاشمي رفسنجاني رئاسة الدولة، وذلك ما ظنه بعضهم انتهاجاً لسياسة إيرانية جديدة تقوم على الحوار والاعتدال بدلاً من سياسة تصدير الثورة الصدامية التي عمل بها الخميني.

وعلى الرغم من أن الأيام اللاحقة أثبتت أن سياسة تصدير الثورة ما زالت سارية وإن كانت بأساليب جديدة، لكن دول الخليج ودولاً عربية أخرى ومنها الكويت بدأت بتحسين علاقاتها مع إيران وتطوير التعاون الاقتصادي، وتوقيع اتفاقيات في جميع المجالات، وقد كان من شأن هذه العلاقات الودّية الجديدة بين الكويت وإيران أن تؤدي إلى توسيع نفوذ شيعة الكويت، خاصة أن إيران اتخذت موقفًا داعمًا للإطاحة بالنظام العراقي سنة ٢٠٠٣م، وإن

تطلب الأمر تقديم العون والمساعدات للقوات الأمريكية وحلفائها، وهو الأمر الذي كانت تتمناه الكويت منذ سنوات طويلة.

وجاءت بعض حوادث مهاجمة الأمريكيين من قبل جماعات سنيّة، وقبل ذلك أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة، واتهام تنظيم القاعدة بارتكابها لتعلي من أسهم الشيعة الذين استعانت بهم الحكومة الكويتية لتعذيب إسلاميين كويتيين، اعتقلتهم الحكومة الكويتية في أعقاب حوادث الاعتداءات على الأمريكان في الكويت[٧].

والواقع الاجتماعي والسياسي لشيعة الكويت يؤكد أنهم يتمتعون بكامل حريتهم، وأن شكاوى الاضطهاد ما هي إلا وهم لا أساس له.

فمساجد الشيعة بوصفهم أقلية كثيرة، والمسجد عند الشيعة نادٍ وملتقى، يعقدون فيه اجتماعاتهم، وهو مكتبة ودار نشر، وفيه لجان عدة تتولى تنظيم مختلف شؤون المسجد، وتنظيم الاحتفالات والندوات الدينية.

وغالباً ما تكون مساجد الشيعة خارج سيطرة وإشراف وزارة الأوقاف، ويقيمون المساجد في مناطق السنة على الرغم من قلة وجودهم في هذه المناطق. وعلى الرغم من كثرة مساجدهم، لكنهم دائمو السعي لإنشاء مساجد جديدة[٨].

ومع ذلك، فإن هذه المساجد لم تشبع طموحهم، فعمدوا إلى بناء الحسينيات على شكل قلاع وفيها سراديب، وهم أحياناً يشيدون البناء قبل أن يأخذوا الترخيص المطلوب.

وفي معظم مساجد الشيعة وحسينياتهم في الكويت مكتبات تنشر وتوزع كتيبات ورسائل مجانية، وفيها غرف يسكنها الشيعة الوافدون إلى الكويت[٩].

ويستغل الشيعة المساجد والحسينيات والديوانيات لإقامة ندواتهم ومحاضراتهم ومآتمهم وشعائرهم والتعبير عن آرائهم، التي غالبًا ما تأتي مخالفة لعقائد المسلمين، ولا يجد الشيعة حرجًا من المجاهرة بها.

وقد سعى الشيعة بكل جهدهم إلى إنشاء هيئة للأوقاف الجعفرية الشيعية، يثبتون من خلالها وجودهم ومذهبهم، وينمّون مواردهم المالية، وكانوا يحرصون على أن تكون هذه الهيئة مستقلة عن وزارة الأوقاف وعن الأجهزة الحكومية، بل طالبوا بأن تكون تحت إشراف مراجع وعلماء مذهبهم؛ كونهم ينوبون عن الإمام الغائب.

وقد كان مشروع هذا القانون ميداناً للخلافات بين التيارات الشيعية الدينية والعلمانية المختلفة، فمن قائل: إن الإشراف على الأوقاف وإدارتها هما من صلاحيات المرجع الديني، وإلى مجيز بأن تتولى لجنة من غير المراجع إدارة هذه الأوقاف.

وخلال عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٢م كان الشيعة يعملون بكل جهد من أجل إنشاء هذه الهيئة، وبالرغم من قيام الحكومة الكويتية بإنشاء وحدة للأوقاف الجعفرية تتبع وزارة الأوقاف يكون أعضاؤها من الشيعة، إلا إن الشيعة وقادتهم أعربوا في تصريحاتهم المتكررة أن هذا القرار لا يلبي طموحاتهم، ذلك أنهم يريدون هيئة مستقلة عن الأوقاف والحكومة، وفي أحسن الأحوال تتبع الديوان الأميري.[١٠]

ويقوم شيعة الكويت بجهد كبير لنشر عقائدهم من خلال جميع الوسائل، كالكتب والأشرطة والمجلات والنشرات والرسائل، ومن خلال توفير هذه المواد في مساجدهم ومنتدياتهم وحسينياتهم، بل توزيع بعضها مجانًا على المنازل وهم يقومون بذلك غير آبهين بمخالفة محتويات هذه المواد لعقائد المسلمين في الكويت.

ويتبع الشيعة أسلوب (الخطوة خطوة)، ففيما سبق كانوا يكتفون بالمطالبة بإنشاء المساجد، ثم اتسعت الدائرة لتشمل الحسينيات والجمعيات الثقافية والاجتماعية والمبرات، وقد نجحوا في كثير من مساعيهم.

ومع مرور الزمن وازدياد نفوذهم، ووجودهم في المؤسسات المختلفة، اتسعت دائرة مطالبهم، فهي تشمل الآن المطالبة بأن يكون يوم عاشوراء عطلة رسمية، ونقل شعائرهم في وسائل الإعلام الكويتية على الهواء مباشرة، وقد نجحوا في المطلب الثاني، حيث أصبح التلفزيون الكويتي ينقل هذه الشعائر مباشرة، ويبدو أنهم على وشك تحقيق المطلب الأول، حيث أوصت اللجنة الاقتصادية في مجلس الأمة باعتبار يوم عاشوراء عطلة رسمية.

ومن مطالبهم الآخذة في التعاظم: السماح بطباعة كتبهم ومنشوراتهم، ومنع الكتب التي تتعرض لهم أو تبين عقائدهم، فقد كان لهم دور في منع كتاب (لله ثم للتاريخ) وهو من أهم الكتب الحديثة التي تبين عقائدهم، وأشادوا بقرار وزير الإعلام -آنذاك- أحمد فهد الأحمد بمنع تداوله.

ومن مطالباتهم: الوقوف ضد مشروع قانون العقوبات الشرعية الذي تقدم به بعض النواب الإسلاميين السنة، واعتبار علمائهم أنه غير قابل للتطبيق، بسبب خشيتهم من تطبيق القانون على المذهب السني.

ومنها اختراقهم لإذاعة القرآن الكريم، واستبعادهم برامج ومحاضرات العلماء السلفيين، وبخاصة من المملكة العربية السعودية.

ومنها تطاولهم العلني على صحابة رسول الله ﷺ، ومن أبرز من قاموا بذلك النائب صالح عاشور الذي تهجم على الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة رضي الله عنه وطالب عاشور بتغيير اسم أحد شوارع الكويت يحمل اسم المغيرة، واعتبر ذلك حقاً للشيعة إضافة إلى مطالبته بإنشاء محكمة جعفرية، وإنشاء المزيد من المساجد الشيعية، وتعديل مناهج التربية الإسلامية لتتوافق مع عقائدهم.

وتبلغ هذه المطالب حدًّا غير معقول، إذ أفتى أمين عام تجمع علماء الشيعة في الكويت محمد باقر المهري بعدم جواز التعامل مع إحدى الجمعيات التعاونية (جمعية القرين) أو الشراء منها؛ لأنها قامت بطباعة كتاب يخالف عقائد الشيعة.

وقد اعترضوا على المطالبة بإغلاق الحسينيات غير المرخصة التي تملأ الكويت، ردًّا على الذين طالبوا بإغلاقها أسوة بفروع لجان الزكاة والجمعيات الخيرية التي تتبع الجمعيات السنية، مثل الإصلاح وإحياء التراث.

وأما الأنشطة الاقتصادية لشيعة الكويت فكثيرة ومتنوعة، حيث الكثير من الشيعة من التجار ورجال الأعمال الذين يدعمون أنشطة طائفتهم، وقد ساعدهم على تبوء هذه المكانة الاقتصادية المهمة مشاركتهم لبعض شيوخ آل الصباح في أعمالهم التجارية، وبرزت من الشيعة عائلات اقتصادية كبيرة منها: بهبهاني وقبازرد والكاظمي والهزيم وبهمن وبوشهري والوزان والمزيدي ومقامس ومكي ودشتي والصراف والنقي...الخ.

ومنذ مدة طويلة يسيطرون على قطاعات اقتصادية مهمة كثيرة منها: المواد الغذائية والسجاد والذهب والمخابز[١١].

وعلى الصعيد السياسي، فللشيعة تمثيلهم في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ففي انتخابات مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) في يونيو/ حزيران ٢٠٠٦م، فاز الشيعة بأربعة مقاعد من أصل ٥٠ مقعدًا. أما في الحكومة التي تشكلت في يوليو/ تموز٢٠٠٦م، فقد كانوا ممثلين بوزيرين. وللشيعة وجود أيضًا في السلك الدبلوماسي، وفي الشرطة والجيش، وتقلد واحد منهم منصب رئيس أركان الجيش، ولكن وجودهم في جهاز الأمن الوطني محدود.

وقد دعا المفكر الإسلامي الكويتي د. عبدالله فهد النفيسي إلى تحقيق الوحدة الخليجية عن طريق انضمام الكويت والبحرين وقطر والإمارات إلى السعودية، من خلال صيغة حدودية أو فيدرالية لدول مجلس التعاون الخليجي، بعدما أبدى مخاوفه من زوال أغلب الكيانات السياسية في الإقليم وبقاء ثلاث دول فقط هي: السعودية، وعُمان، واليمن.

النفيسي دعا إلى إنشاء تكتل خليجي تكون عاصمته المدينة المنورة؛ لكي تتمكن دول الخليج من مواجهة المخططات الرامية إلى إلغاء كياناتها قبل حلول عام ٢٠٢٥م، استناداً إلى ما قال: إنها وثائق أمريكية، قال: إنها تتحدث عن هذا المخطط.

لكن شيعة الكويت عارضوا الفكرة بشدة، وكان من أبرز المعترضين، المرجع الشيعي باقر المهري، الذي استهجن دعوة النفيسي لأن تتوحد وتندمج الكويت في دولة عربية معينة؛ لتحافظ على أمنها وتزيد من قوتها، معتبرًا أن

الحديث عن التوحّد الخليجي أمر غاية في الخطورة ومخالف للمادة الأولى من الدستور.

غير أن النفيسي سخر من اعتراض المهري على أطروحته؛ لارتباطه الروحي بإيران، وقال: (إن المهري جاء سباحة من إيران، ويخاف هو و(أشكاله) من وحدة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو آخر من يتكلم عن الولاء)، وأضاف: (أنا عرقي في الكويت والقصيم والرياض)[١٢].

الهوامش:

(١) شيعة الكويت.. بين المشاركة والتمايز المذهبي، موقع سي إن إن العربية، ١٣-٤-٢٠٠٧م.

(٢) المرجع السابق.

(٣) التجمعات الشيعية في الكويت، شبكة راصد السُّنية، دون تاريخ.

(٤) د. فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر بالكويت، سنة ١٩٩٩م.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) د. عبدالله الغريب، وجاء دور المجوس، ص٣٢٠-٣٢٢.

(٩) المصدر السابق ص٣٢٣-٣٢٧.

(١٠) التجمعات الشيعية في الكويت، شبكة راصد السُّنية، دون تاريخ.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) شيعة الكويت يرفضون الوحدة الخليجية، مفكرة الإسلام، ٢٨ يونيو ٢٠١٠م.